الدورة الثانية والسبعون بعد المائة للمجلس

البند 3: الخطة المتوسطة الأجل (المراجعة) للفترة 2022–2025
وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2024–2025

تُعرض الخطة المتوسطة الأجل (المراجعة) للفترة 2022–2025 خلال السنة الثانية من فترة السنتين لكي يستعرضها الأعضاء ويوافقون عليها.[1] وهي تغطّي فترة أربع سنوات وتوفّر إطارًا برامجيًا للنتائج والرصد من أجل دعم تحقيق الأعضاء والأوساط الدولية للأهداف بدعم من منظمة الأغذية والزراعة (المنظمة)، تماشيًا مع الإطار الاستراتيجي للمنظمة للفترة 2022–2031 الذي يركّز على دعم خطة عام 2030 عن طريق تحويل النُظم الزراعية والغذائية لجعلها **أكثر** كفاءةً وشمولًا وقدرةً على الصمود واستدامةً من أجل *إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل* من دون ترك أي أحد خلف الركب.

ويستند برنامج العمل والميزانية للفترة 2024–2025 إلى العناصر التأسيسية الأساسية الواردة في الإطار الاستراتيجي للفترة 2022–2031 والخطة المتوسطة الأجل (المراجعة) للفترة 2022–2025، بما في ذلك الرؤية حول *الأفضليات الأربع* وإطار النتائج المحدّث للفترة 2022-2025 ومجالات الأولوية البرامجية العشرين المنبثقة عنه والمتجذرة في أهداف التنمية المستدامة.

ويعرض برنامج العمل والميزانية للفترة 2024–2025 تحديدًا كميًا للتكاليف من جميع مصادر التمويل (الاعتمادات الصافية المرصودة والموارد من خارج الميزانية) عبر أبواب الميزانية كافة والهيكل التنظيمي. كما أنه يتضمن حسابًا للزيادات في التكاليف ولمحة عامة عن الالتزامات الطويلة الأجل والصناديق الاحتياطية ومشروع قرار للمؤتمر للموافقة عليه بشأن برنامج العمل والاعتمادات المرصودة في الميزانية خلال فترة السنتين.

الخطة المتوسطة الأجل (المراجعة) للفترة 2022–2025

بعد التعافي جزئيًا في عام 2021 من الانكماش الذي حصل عام 2020 بفعل جائحة كوفيد–19، شهد الاقتصاد العالمي تباطؤًا جديدًا في عام 2022 بفعل سلسلة من الأزمات المتداخلة، بما في ذلك التداعيات المستمرة لجائحة كوفيد–19، وتفاقم الحرب في أوكرانيا، والارتفاع الحاد في أسعار الأغذية والتضخم بوجه عام وتشديد الشروط المالية في معظم الأقاليم. وتشير أحدث التقديرات إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع المزمن وانتشار نقص التغذية آخذ في الارتفاع.

وفي هذا السياق، تحقق الخطة المتوسطة الأجل (المراجعة) للفترة 2022–2025، من خلال مجالات الأولوية البرامجية *والأفضليات الأربع*، النتائج مقابل إطار النتائج الخاص بها من خلال مجالات الأولوية البرامجية المحددة، وبما يتماشى مع الطابع التحويلي لخطة عام 2030، عن طريق نهج نُظمي يراعي أبعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية في وقت واحد، ويعالج المقايضات ذات الصلة ويستفيد على النحو الأمثل من أوجه التآزر سعيًا إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

[1] النصوص الأساسية، الجزء الثاني "واو" القرار رقم 2009/10، تنفيذ خطة العمل الفورية بخصوص إصلاح عمليات إعداد البرامج والميزانية والرصد المستند إلى النتائج" (الإجراءات 3–1 إلى 3–11 من خطة العمل الفورية).

ويرد في الشكلين 2 و3 وصف للعناصر الأساسية لهيكل النتائج. ويعرض الملحق 1 إطار النتائج المحدّث فيما يصف الملحق 3 على نحو أوفى مساهمة المنظمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مجالات الأولوية البرامجية في إطار *الأفضليات الأربع*.

وتشكل مجالات الأولوية البرامجية مسارًا تحوّليًا باتجاه أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع الأولويات الوطنية، فيستفاد منها بالتالي لمساعدة المكاتب القطرية على تحديد موضع المنظمة بأفضل طريقة استراتيجية ومعززة ضمن الحوار القطري والاستعانة بخبرة المنظمة الواسعة لدعم العمل على المستوى القطري. وتمثّل أهداف التنمية المستدامة الرابط المحوري بين مجالات الأولوية البرامجية للمنظمة والنتائج القطرية المخطط لها في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية/أطر البرمجة القطرية على النحو المبيّن في *الشكل 4* ويمزيد من التفصيل في *الملحق 4* وفي *الشكل 9*.

ويتمحور عمل المنظمة في الأقاليم حول الأولويات/المبادرات الإقليمية التي تشكّل آلية متعددة التخصصات لضمان التنفيذ الفعّال لعمل المنظمة على المستوى القطري وإحداثه الأثر المتوخى من أجل دعم البلدان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي عام 2022، قدّمت المؤتمرات الإقليمية الدعم لتنفيذ الإطار الاستراتيجي للمنظمة عن طريق مجالات الأولوية البرامجية العشرين، وتمت مواءمة جميع الأولويات/المبادرات الإقليمية المقترحة بالكامل مع هذا الإطار على النحو الوارد في *الجدول 9*.

برنامج العمل والميزانية للفترة 2024–2025

جرت صياغة برنامج العمل والميزانية للفترة 2024–2025 بالارتكاز إلى المبادئ التالية:

(أ) تقديم ميزانية تحافظ على تكافؤ القوة الشرائية مع الفترة 2022–2023 ("نمو حقيقي صفري")؛

(ب) وتحديد مجالات التركيز وإلغاء التركيز البرامجي وإعادة المواءمة بالاستناد إلى المستجدات وما ورد من توجيهات؛

(ج) وتغطية جميع مجالات التركيز والتعزيز من خلال إعادة تخصيص الأموال المتاحة من الموارد الموجودة؛

(د) والإبقاء على الهيكل التنظيمي الراهن حرصًا على تسريع عجلة تحقيق النتائج على نحو فعال ويمكن إثباته.

لمحة عن الموارد المخطط لها ومصادر التمويل

يعطي برنامج العمل والميزانية نظرة متكاملة عن الاحتياجات الإجمالية من الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج العمل تشمل مصدرين مختلفين من مصادر التمويل. ويتمثّل أحد مصدري التمويل في الاشتراكات المقررة من جانب الأعضاء والتي تموّل الاعتمادات الصافية التي يصوّت عليها المؤتمر في قرار اعتمادات الميزانية. ويُستمد المصدر الرئيسي الآخر من المساهمات من خارج الميزانية التي يقدمها الأعضاء وشركاء آخرون على أساس طوعي من خلال الدعم المباشر للمنظمة، أو عن طريق توفير المساعدة الفنية والطارئة للحكومات لأغراض محددة بوضوح في الإطار الاستراتيجي والخطة المتوسطة الأجل.

وتم عرض ميزانية اعتمادات صافية تنطوي على زيادة في التكاليف من أجل الحفاظ على تكافؤ القوة الشرائية مع فترة 2022–2023، على النحو الموضّح في القسم بعنوان لمحة عامة عن الزيادات المتوقعة في التكاليف. وتتضمن الميزانية أيضًا

عمليات الاســـترداد وإعادة التخصـــيص في الميزانية بقيمة 22.7 ملايين دولار أمريكي، على النحو المبيّن في الفقرات من 70 إلى 74.

وتشـمل المتطلبات لتحسـين السـلامة المالية للمنظمة والسـيولة واحتياطي فيها ما يلي: إعادة النهج المتبع سـابقًا للتمويل الجزئي بقيمة 14.1 مليون دولار أمريكي للاسـتحقاقات الماضـية المتعلقة بالتغطية الطبية بعد انتهاء الخدمة كتقييم إضـافي منفصـل لفترة السـنتين؛ وفرض اشـتراكات لمرة واحدة على الأعضـاء بقيمة 19.3 ملايين دولار أمريكي لإعادة رأس المال العامل إلى مستوى شهر واحد على الأقل من التدفق النقدي في البرنامج العادي (45 مليون دولار أمريكي).

الخلاصة

تُعرض الخطة المتوســطة الأجل (المراجعة) للفترة 2022–2025 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2024–2025 على المجلس لكي ينظر فيهما ويرفع توصـية بهما إلى المؤتمر، بما يشـمل مسـتوى الميزانية وقدره 021.7 1 ملايين دولار أمريكي بسـعر صرف معتمد في الميزانية قدره 1 يورو = 1.12 دولارًا أمريكيًا.

السّيدة Beth Crawford، مديرة مكتب الاستراتيجية والبرنامج والميزانية